الجعل مطلقا مع مرفوعه وفعلية ومنها الفدا بية وقدم المبتدا لانه
اصل المرفوعات لكونه مبدوا به وقيل اصلها الفاعل لان عامله لفظي
وقيل كل منهما اصل وتظهر فايدة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قال من قام
فعلى الاول يترجح كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا
بفعل محذوف وعلى الثالث يستوي التقديران ثم الابتدا يستدعي
مبتدا وهو يستدعي خبرا فيترجح به تادية المقصود مع الاختصار
وايضا فقد لا يكون للمبتدا خبر اصلا كما في قولهم اقل رجل يقول ذلك اذ هنا
قل رجل التسمية بالمبتدا والخبر هي التسمية وسيبويه يقول المبني
والمبني عليه واهل الميزان يقولون الموضوع والمحمول قال البهوتي ومن
المبتدا والخبر قولهم ناهيك بزيد فان بعض النحاة اعرب ناهيك خبرا
مقدما وزيدا مبتدا موخرا زيدت فيه البا وهو ظاهر لان المعنى
ان زيدا ناهيك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل العكس وفيه
وجهان كون البا زايدة وكونها متعلقة بمحذوف خبر ناهيك بمعنى
كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك بزيد ناهيك بي وناهيك به اه قوله
هو الاسم العاري اورد عليه اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع
صفته على المحل فهو مبتدا وليس عاريا واجيب بانه باعتبار رفع
الصفة مجرد لان الحرف كالعدم باعتباره والمراد العري لفظا وتقديرا
ليخرج زيد جوابا لمن قال من قام اذا قدر فاعلا فانه وان عري لفظا لم يعر تقديرا
قوله عن العوامل اي جنسها فيشمل الواحد والمتعدد وقوله اللفظية
اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر اذ زيد باللفظ او
الجزء للكلي ان اريد به الملفوظ قوله غير الزايدة دخل الاولى يقول او
شبهها ادخل محله رب ولعل الجارة قوله مخبرا عنه اورد عليه
انه يدخل فيه اخذ الخبر في تعريف المبتدا وسياتي اخذ المبتدا

ع

في تعريف الخبر واجيب بان المراد هنا الاخبار اللغوي ولا يرد الفاعل لخروجه
بقيد التجرد قوله او وصفا الخ معطوفا على مخبر الواقع حالا من الاسم فيعلم
منه صراحة اشتراط التجرد في الوصف فيخرج عنه نحو لا هيهة فلو بعد والمراد
الوصف ولو تاويلا ليدخل نحو لا تولك ان تفعل لان تولك وان كان مصدرا بمعنى
التناول الا انه هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك
ان تتناوله فتولك مبتدا وان تفعل فاعله اغنى عن الخبر وقال ابو حيان تولك
مبتدا وان تفعل خبره وليس فاعلا ولا نايب فاعل اي لكون تولك مصدرا لا وصفا
وبقي قولهم اقل رجل يقول ذلك واردا على التعريف لانه ليس له خبر ولا
مرفوع اغنى عن الخبر الا ان يقال صفة النكرة مغنية عن الخبر لوقوعها
مقامه قوله والمراد فيد بعد انه اسم حقيقة ولا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز في الحد او يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك قوله وتسمع
بالمعيدي خير الخ اي لانه على تقدير ان وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح
ان يسند اليه ويكون اسما حكما والمراد بالاسم ما هو اعم من الحقيقي
والحكمي وجعل منه في الاوضح قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم الاية ويمكن
ان يجعل من ذلك قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق ونحوها وظهر قوله لا دخل
نحو بحسبك درهم اي ما يلي حسبك فيه نكرة فحسبك مبتدا وهو اسم
بمعنى كافي استعمل استعمال الاسما نحو فحسبهم جهنم فان حسبك الله
وبهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسما
الافعال وقد يستعمل استعمال الصفات فيوصف به النكرة فيقال مررت برجل
حسبك من رجل اي كافيك ولا يوصف به معرفة نحو بحسبك زيد فقال ابن مالك المبتدا
زيد لانه معرفة وبحسبك نكرة لانه لا يتعرف بالاضافة وقد يقال هو وان لم
يتعرف بالاضافة يتخصص بها والتخصيص من مسوغات الابتدا بالنكرة
وان كان الخبر معرفة ورده ابن قاسم بانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)